او تكثير التوزيع في كلام الناظم قوله مطلقا العمل المراد غير مقيد بجر بادو وحرف قوله
او باضافة لاية في اضافة او المصدر بمعنى اسم المفعول وقوله او بهما معا اشار به الى
ان او لمنع الخلو فتجوز الجمع بنا على ان المراد الفصل بغير تبعية بدليل ايراد مسئلة التابع
افاده سم واعترضه الشاطبي بان في كون او لمنع الخلو مع ذلك نظرا اذ لا ينفيد الفصل
بما ذكر لجواز زيدا ضربت راغبا فيه وزيدا اكرمنا من اكرمه قوله في جميع ما تقدم اي
من الاحكام الخمسة بل يرد ان صور الفصل مخالفة لصور الوصل من وجهين الاول كون العامل
في الوصل يكون من لفظ المذكور او معناه وفي الفصل يكون من معناه كزيدا مررت به او من
لازم معناه كزيدا ضربت اخاه وضربت وتقدم ما فيه الثاني يرجح عليه ان النصب مع الاتصال
احسن منه مع الانفصال كما سيذكره الا ان يقال المراد ان الفصل كالوصل في مطلق ثبوت
الاحكام بقطع النظر عن التفاوت وذلك كاف في صحة التشبيه قوله وقس على ذلك
بقية الامثلة كان الاولى بقية الاحكام ويحتمل رجوع اسم الاشارة لما ذكر من امثلة
الحكمين السابقين فلا اولوية فيختار النصب في نحو زيدا امر به او بغلامه او اكرم اخاه
او غلام اخيه كما يختار في زيدا اضربه ويستوي الامران في زيد قام وعمرا امرت به كما
يستويان في زيد قام وعمرا اكرمته في داره ويترجح الرفع في زيد مررت به كما يترجح
في ضربته زيدا قوله احسن منه في نحو زيدا ضربت اخاه اي لوجهين الاول ان العامل
في الاول من لفظ المذكور ومعناه وفي الثاني من معناه فقط الثاني عدم الفصل بين الشاغل
والعامل في الاول دون الثاني قوله وفي زيد ضربت اخاه احسن الخ لان الفصل فيه وجد
خلافا في الثاني تدبر قوله وسوفي ذا الباب الخ اي في الجملة لا في سائر الاحكام المتقدمة
اذ لا يتاتى في وجوب النصب لما علمت من انه لا يكون الا اذا وقع اسم الاشتغال بعد ما
يختص بالفعل وكلامه مخصوص بغير ما ذكر قوله وصفا ذا عمل يؤخذ من كلامه ثلاثة
شروط كونه وصفا وعاملا وصالحا للعمل فيما قبله وقد يقال هذا الشرط الثالث
يغني عنه الثاني كما هو ظاهر قوله وهو اسم الفاعل والمفعول الخ مثلهما امثلة
المبالغة خلافا لبعض النحاة قوله في جواز تفسير ناصب الاسم السابق لا في جميع

الاحكام

الاحكام المتقدمة كما علمت سابقا قوله في نحو ازيدا انت ضاربه فالاسم ينبغي ان يكون
خبر المبتدا الوصف المذكور المحذوف وحينئذ فرفع المذكور لكونه مفسر المحذوف
وفاعلا مقامه قوله او مجرور عليه الظاهر ان نائب الفاعل ضمير يعود على المبتدا الذي
لم يكون المجرور في محل نصب قوله لاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه قد يقال ضابط
الاشتغال لا يصدق عليه حينئذ لان الوصف لو خلا من الضمير وسلط على الاسم
المتقدم لم ينصبه اذ الوصف لا يفصل من معموله باجنبي كما صرح به في قوله
تعلو اراغب انت عن الهتي يا ابراهيم ويجاب عنه بان المراد لو سلط عليه لعمل
فيه بالنظر لذاته وان عرض ما يمنع العمل كما تقدم التنبيه عليه تدبر او يقال المر
الممنوع انما هو وقوع الاجنبي بعد العامل مع تاخير المعمول اما وقوعه قبله
فلا يمتنع افاده سم لا يقال هذا مناف لقوله وسوا الخ اذ لا مساواة حينئذ
لانا نقول المراد في الجملة كما تقدم قوله ما لم يك مانع حصل الخ من عمل المفعول فيه فيما
قبله فقد يقال الفعل كالوصف فيما ذكر اذ لا ينصب ما قبله الا اذا فقد المانع بخلاف
ما اذا وجد كالواقع بعد اذا الفجائية فلا معنى للشرط المذكور فانه مفهوم
من المساواة ويجاب بانه انما صرح به اهتماما بجانب الاسم لكونه اضعف
في العمل ولئلا يتوهم لو سكتنا عنه بعد تقييد الوصف بما تقدم انه ليس بشرط
لكن يشكل عليه ما تقدم له من ان المراد العمل لذات العامل من غير نظر للعارض وصلة
العاملة لذاتها وعدم العمل لعارض الا ان يقال الصلة متممة للموصول فهي كالجزء
منه فكان منع العمل للذات تدبر قوله ومن ثم امتنع الخ اي من اجل امتناع عمل
الصلة فيما قبلها للعلة المذكورة امتنع عمل الصفة المشبهة ايضا لامتناع
عملها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا كما نبه عليه الناظم بقوله وسبق ما تعمل
فيه مجتنب وقوله امتنع تفسير الصفة المشبهة ظاهره ولو مع الظرف وان
عملت فيه متقدما قوله يتعين الرفع في نحو زيد عليكه تقدم عن الدماميني
في قوله ايها المائح دلوي دونكا دلوي مفعول لمحذوف يدل عليه المذكور وهو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)